

مستجدات القوانين الغربية في صناعة الحلال

حنان رزقي بيزات

رئيسة، جمعية حماية المستهلك المسلم، فرنسا

ASIDCOM, BP 50029, 59007 Lille Cedex, FRANCE

E-mail: hanen_rezgui@yahoo.fr

هاتف جوال: 0033650572545

الملخص

واكبت نمو السوق الحلال في أوروبا والعالم تحويرات عديدة للقوانين والنظم الأوروبية المتعلقة بالذبيحة الدينية (وتعرف بالذبيحة الحلال، التذكية، الأضحية). واعتمدت السلطات الأوروبية في تغييرها لهذه القوانين على تقارير وابحاث تم تمويلها من قبل الحكومات والمفوضية الأوروبية. ورغم عدم تحقيق رغبة منع الذبيحة الدينية وفرض الصعق على مسلمي ويهود أوروبا، فان التحويرات الجديدة تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ اجراءات على الصعيد الوطني لفرض قيود إضافية قد تؤدي إلى منع الذبيحة الحلال. ولكن وفرة النصوص والتقارير الحكومية الخاصة بالأضحية لم توفر حتى اليوم تعريفا قانونيا واضحا للذبح الحلال. أما بالنسبة لكلمة حلال فهي تكاد لا تذكر في النصوص القانونية الأوروبية. لذلك تعتبر الذبيحة الدينية والحلال اسمين بلا مسمي أمام القوانين الغربية. ولهذا الوضع تداعيات سلبية على حقوق اللاعبين المسلمين (المستهلك والتاجر) ضمن قطاع صناعة الحلال وخدماته. إلا أن هنس وسائل عدة متكاملة قد توفر للأقليات المسلمة سبل اكتساب قوانين جديدة تحمي مصالحهم الدينية والاجتماعية والاقتصادية.

المقدمة:

نشأت سوق الحلال بسرعة ضمن فراغ كبير للقوانين والمعايير التي يمكنها أن تكفل حقوق مختلف أفراد هذه السوق من منتج ومصنع ومقدم خدمات ومستورد ومصدر ومستهلك. فتكاثرت وتعددت مراجع الحلال الخاصة منها وأخرى معترف بها من قبل بعض حكومات البلدان المسلمة. ففي أوروبا لوحدها هنس ما يزيد عن 72 هيئة لإصدار شهادات الحلال وهنس ما يزيد عن 105 هيئة في أستراليا¹. لكل منها مرجع خاص ومختلف. وتتنافس كلها فيما بينها مع غياب تام لأي تنسيق حتى على مستوى جهود الحفاظ على مصالحها المشتركة داخل السوق الحلال. وقد ظهرت هيئات جديدة لغير المسلمين لإصدار شهادات الحلال مثل فيرتاس وكتني فرانس وغيرها.

فإنشاء سوق المنتوجات الحلال هو في الحقيقة نتيجة لرغبة جملة من المصنعين غير المسلمين الساعين لجلب المستهلك المسلم لشراء منتجاتهم. لذلك تسعى العديد من الحكومات في أوروبا وغيرها من الدول غير المسلمة لإيجاد السبل لحماية والحفاظ على مصالحهم في سوق الحلال وإن تعارض ذلك مع مصالح العاملين فيها من المسلمين والمستهلك المسلم من خلال قوانين حجتها العلنية هي الرفق بالحيوان. ولكن عاقبة هذه القوانين ستكون وخيمة على مصالح المسلمين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (للأقليات المسلمة) ان لم يتداركوا على أنفسهم ويادروا بملء الثغرات القانونية وبتوحيد المراجع وبتثبيت تعريف المصطلحات الدينية وضرورة حضور المراقب المسلم عند الانتاج وبإنشاء تجمعات التجار المسلمين للحلال.

¹ The Global Halal Industry : An Overview, Global Islamic Finance Report, 2013

1) ما هو التعريف القانوني للأضحية/الذبيحة الدينية

لا تقدم القوانين الأوروبية الضابطة للأضحية تعريفا واضحا للذبيحة الحلال. إذ تكتفي بذكرها بمصطلح "الذبيحة الدينية" أو "الذبيحة حسب شعيرة أو طقوس دينية". وتقدم تعريفا لهذه الأخيرة: "الطقوس الدينية: هي سلسلة من الأفعال المتصلة بذبح الحيوانات يصفها دين (معين)". ولا يوجد أي وصف لطريقة الذبح أو ما يرافقه من شعائر. ولم يمنع ذلك استعمال مصطلحات الأضحية والذبيحة الدينية في العديد من النصوص القانونية. إلا أن النصين الجديد والقديم اللذان يمنحانها إعفاء من ضرورة صعق الحيوانات قبل ذبحها يرجحان فهم كونها طريقة لتذكية الحيوانات بدون استعمال أي صعق. وقد نص القانون الأوروبي الجديد (لمجلس 2009/09/24) على الحفاظ على إعفاء الأضحية من ضرورة صعق الحيوانات قبل ذبحها:

«التوجيه (س / 93/119) يستثني الذبح في المسلخ على الطريقة الدينية (الأضحية) من ضرورة استعمال الصعق. ... من المهم المحافظة على هذا الاستثناء من ضرورة صعق الحيوانات قبل الذبح، مع ترك مجالا للدولة العضوة للتشريع فيما يخرج عن صلاحيات المفوضية الأوروبية».

وكما يبينه هذا النص جددت تطورات عديدة في التشريع الجديد من أهمها إعطاء كل دولة عضوة حق وضع أحكام أكثر صرامة لحماية الحيوانات عند ذبحها وفق الطقوس الدينية. بموجب المادة 26 (بعنوان: أحكام أكثر صرامة على الصعق القومي) :

"الدول الأعضاء يمكنها اعتماد قواعد قومية لضمان، حماية للحيوانات عند ذبحها، أكبر من التي توفرها هذه القوانين في المجالات التالية: ... ج) ذبح الحيوانات وفقا للفقرة 4 من المادة 4، والعمليات ذات الصلة" والمقصود هنا هو الأضحية.

ويهدف هذا التطور الجديد إلى تمكين الدول الأعضاء من فرض الصعق في إطار قانوني يتوافق مع التشريع الأوروبي. وهو ما حدث فعلا في الدنمارك وبولونيا ولا تزال دول أخرى تسعى تدريجيا لنفس الهدف. ومن ضمن النقاط الإيجابية للنظام الأوروبي الجديد نجد فرض الحصول على شهادات الكفاءة والرفق بالحيوان على عمال المسالخ وضرورة وضع أدلة لحماية الحيوانات في المسالخ. وقد دعت جمعية حماية المستهلك المسلم أسيدكوم في فرنسا للتحاور مع باحثين اجتماعيين ضمن مشروع وضع دليل لحماية الأبقار عند ذبحها. والتقى أفراد من الجمعية بممثل الوكالة الوطنية لسلامة الأغذية والمعهد الوطني لبحوث الأغذية في شهر أكتوبر 2013. وقررت الجمعية بعد هذا اللقاء أن تتوجه بمطلب لوزير الفلاحة السيد استفان لوفول قصد الحصول على توضيحات حول تغييرات وردت على القانون الفرنسي المتعلق بالأضحية وطريقة تطبيقها ضمن دليل ذبح الأبقار. وطلبت من الوزير في رسالة موضوعها "تعريف الذبيحة الدينية حسب القانون الفرنسي" بتاريخ 31 أكتوبر 2013 أن يجيب على ثلاث أسئلة دقيقة وهي:

1- ما هو التعريف الدقيق للذبيحة الدينية وفق القانون الفرنسي؟

2- ما هو الفرق بين الذبح بدون صعق والذبيحة الدينية؟

3- ينص قانون الأرياف على ما يلي:

« استعمال الصعق قبل الذبح أو القتل، اجباري باستثناء الحالات التالية:

ا - إذا كان الصعق غير متوافق مع ممارسة الذبيحة الدينية

«.....

«ا - طرق القتل والصعق المذكورة في ا والحيوانات المعنية بها يتم تعيينها بمرسوم يصدره وزير الفلاحة»

هل يمكنكم أن تبيينوا لنا كيف تقرون أن طريقة صعق معينة تتوافقها مع الذبيحة الدينية؟

وتسلمت أسيدكوم رسالة يوم 11 فبراير 2014، تحتوي على إجابة شاملة لا توفر أي إجابة لأسئلتها الدقيقة الثلاث.

وليس من الغريب أن لم يجب الوزير على أسئلة أسيدكوم لسببين. الأول هو عدم توفر تعريف قانوني للذبيحة الدينية والمحاولات القائمة اليوم لإدراج طرق الصعق ضمن التعريف القانوني للأضحية. والسبب الثاني أنه، وفقا لمبدأ علمانية الدولة الفرنسي، ليست من صلاحيات أي وزير أن يعين بمرسوم ما يتوافق مع شعيرة دينية أي كانت.

ومن ناحية أخرى يمكن ملاحظة أن النص القانوني الفرنسي أعلاه يمنح الإعفاء للممارسات التي لا تتوافق مع الصعق في حين أن النص القديم الملغي كان يمنح الإعفاء للأضحية مباشرة كالتالي:

3- ينص قانون الأرياف السابق (قبل ديسمبر 2009) على ما يلي:

« استعمال الصعق قبل الذبح أو القتل، اجباري باستثناء الحالات التالية:
1- الذبيحة الدينية

.....»

وتجدر الإشارة إلى أن الأضحية لها تعريف مرجعه النصوص الدينية، في حين أن الممارسات هي في الحقيقة ما طورته صناعة الحلال في العقود الأخيرة سواء أكانت تحترم الشعيرة الدينية أم لا. لذلك اعتبرت الجمعية هذا النص مخالف لما تظهره الحكومة الفرنسية من حرص على حق المسلمين واليهود في احترام شعائرهم. إذ حذف حق الاعفاء من الصعق عن الأضحية ليمنح لبعض الممارسات التي لا تتوافق مع الصعق وما أفلها في فرنسا وأوروبا.

وقد توجهت الجمعية العامة لأسيدكوم بتاريخ واحد مارس 2014 بناء على هذه الحقائق القانونية بطلب للوزير الأول الفرنسي من أجل إلغاء النص القانوني الجديد والعودة إلى النص السابق.

وبعيدا عن النصوص القانونية الأوروبية نشير إلى وجود تعريفين للذبيحة الحلال لمنظمات عالمية. الأول هو تعريف الدستور الغذائي والثاني هو تعريف المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وهما نصان مطروحيان للاستثمار من قبل اللاعبين المسلمين في صناعة الحلال للتوصل لنصوص قانونية فاعلة تحفظ حقوقهم.

(2) ما هو التعريف القانوني لكلمة حلال

لا يوجد نص قانوني لتعريف كلمة حلال. فالحلال في القوانين الأوروبية مثله مثل الأضحية اسم بلا مسمى. لكن تم استعمال كلمة حلال في الكثير من النصوص الرسمية مثل تقارير وزارية، أو أسئلة طرحت من قبل نواب البرلمان ووقع تسجيلها في الجرائد الرسمية.

مثال تقرير وزارة الفلاحة الفرنسية شهر 11/2011:

«يوجد طريقتين للذبح في فرنسا في نفس المسلخ:

- الذبح بالطريقة 'المتفق عليها' (الغربية)، حيث يصعق الحيوان قبل الذبح، من أجل تقليص إجهاده وآلامه.

- الذبح الديني، كثير حسب الشعيرة اليهودية أو حلال حسب الشعيرة المسلمة، حيث يذبح الحيوان بدون صعق.»

وقد سبق تحرير هذا التقرير الوزاري إصدار مرسوم وزاري يلزم المسلخ الذي يريد أن يذبح بدون صعق أن يقدم مطلبا للولاية يشمل على طلبية من قبل التاجر أو الموزع. وهي سابقة في القوانين الأوروبية. ويمكن ملاحظة استعمال تعريف للأضحية لا يشمل الصعق في هذا الموضوع خلافا لما يمكن فهمه من قانون الأرياف المذكور أعلاه. وكذلك هو الحال في جل التقارير والخطابات تعرض الأضحية على كونها ذبحا بدون صعق أو كونها ذبحا بالصعق حسب الحاجة. فمثلا في الخطابات السياسية أو التقارير التي تهدف للتضييق أو الهجوم على المسلمين تعرف الذبيحة الحلال على كونها بدون صعق. أما في الأدلة والمراجع أو التقارير المراد بها وضع أدلة ومراجع لعمليات الانتاج فتعرف الذبيحة الإسلامية بأنها تشمل طرق الصعق.

وقد عرف وزير الاستهلاك الفرنسي بنوا هامون في إجابة على شكوة لجمعية أسيدكوم الحلال في منظور القانون كما يلي:

« عبارة «حلال»، التي تميز المنتجات المطابقة للقانون الإسلامي، هي عبارة ذات طابع ديني بحت. لذلك فإن تعريفها هو دور حصري للسلطات الدينية. ويجب على مراقبة ظروف استعمالها أن تبقى في حدود القطاع الخاص. ويرجع عدم تجانس ممارسات الهيئات الخاصة لإصدار شهادات (الحلال) إلى غياب الاجماع حول الظروف الملائمة لتصنيع منتجات «الحلال». ليس من مهام الدولة أن تطالب بتوحيد المراجع وما ينجم عنها من ممارسات لأجل اصدار شهادات «الحلال».

لكن هذا الموقف الوزاري تجاهل بعض النصوص التشريعية التي سنتعرض لها في الفقرة التالية.

3) تداعيات الفراغ القانوني على حق المسلمين في الحماية ضمن سوق الحلال

لغياب تعريف قانوني واضح للأضحية وللحلال وعدم تحديد من المسؤول عن مراقبة الانتاج تداعيات سلبية على حقوق المسلمين ومكانتهم الاقتصادية والاجتماعية. كما تقرأ إشارة وزير الإستهلاك الفرنسي لعدم تجانس ممارسات هيئات الحلال على كونها تذكير بعجز المسلمين عن وجود مرجع توافقي يكون محل إجماع الأمة يحفظ حقوق المسلمين في جميع بقاع الأرض. وهي من الناحية القانونية تملس للوزير من مسؤولية انتشار الغش في سوق الحلال والرمي بها على العاملين المسلمين في مجال اصدار شهادات الحلال. وكان من المفروض على الوزير أن يدقق أكثر فيما لديه من نصوص قانونية لتوفير حماية كافية للمستهلك المسلم كغيره من المستهلكين. فشكوى أسيدكوم اعتمدت على أدلة بينة وفيما يلي بعض تفاصيل هذه الشكوى:

قامت جمعية أسيدكوم بتاريخ 15 نوفمبر 2013 بإرسال إشعار عن طريق محاميتها لشركة التوزيع المعروفة كارفور. وتدعي الشركة أن منتجات الحلال التي تحمل علامتها تمت المصادقة عليها من قبل هيئات معتمدة من الحكومة الفرنسية. فذكرتها الجمعية أن لا وجود لأي هيئة حلال معترف بها قانونيا في فرنسا. وأن ادعاءها يعتبر جنحة حسب قانون الإستهلاك الفرنسي. وبعد استلام اشعار أسيدكوم بثلاث أسابيع قامت الشركة بتحويلات عديدة على موقعها الإلكتروني فيما يخص شهادة منتجات الحلال. ثم عمدت إلى حذف صفحة الحلال من موقعها والمرجح هو أنها خشيت من فقدان ثقة المستهلك المسلم وغير المسلم عند علمهم بعملية الغش.

Chercher: Tout Carrefour [Espace Perso](#) [Contact](#)

Préparez vos courses → CATALOGUES & BONS PLANS CARTE CARREFOUR FACILITES DE PAIEMENT NOS MAGASINS GUIDES & CONSEILS NOS MARQUES CARREFOUR LES PLUS CARREFOUR ESPACE MAMAN

Accueil > Nos marques Carrefour > Carrefour Halal : Carrefour Halal

Acheter en ligne

Nos marques Carrefour

- Origine & Qualité
- Carrefour Baby
- Carrefour Bon App'
- La marque Carrefour
- Reflets de France
- Carrefour sans OGM
- Carrefour Kids
- Carrefour BIO
- Carrefour Selection
- Carrefour sans gluten
- Carrefour discount
- Carrefour Halal
- Les Cosmétiques
- Tex
- Le Panel Test Carrefour
- Marché de saison

Le délai d'attente est dépassé

Le serveur à l'adresse halal.services-carrefour.fr met trop de temps à répondre.

- Le site est peut-être temporairement indisponible ou surchargé. Réessayez plus tard ;
- Si vous n'arrivez à naviguer sur aucun site, vérifiez la connexion au réseau de votre ordinateur ;
- Si votre ordinateur ou votre réseau est protégé par un pare-feu ou un proxy, assurez-vous que Firefox est autorisé à accéder au Web.

فتوجهت الجمعية بشكوى بتاريخ 14 ديسمبر 2013 شملت ملفا فيه قضية كارفور وشركتين أخريين للطلب من سلطات مراقبة الأسواق القيام بتفقد ممارسات هذه الشركات الثلاث والهيئات التي تشهد على صفة حلال سلعتهم. ومن بين ما طلبته الجمعية كان التحقق من:

- أن ذابح الحيوان مسلم.

- أن الحيوان ذبح على الطريقة الدينية
- أن المنتجات لا تحتوي على لحم الخنزير
- أن مواصفات مراجع هيئات المراقبة يتم احترامها عند الانتاج
- أن هناك مراقبة فعلية عند الانتاج

فكتب وزير الاستهلاك للجمعية بتاريخ 20 فبراير 2014 يخبرنا أنه يجب على مراقبة ظروف استعمال كلمة «حلال» أن تبقى في حدود القطاع الخاص وأنه ليس من مهام الدولة تعريف ومراقبة محتوى المرجع الذي يعتمد عليه لصناعة المنتجات «الحلال». كما أكد أن موظفي وزارته سوف يراقبون مدى احترام هذه الشركات لبند قانون الاستهلاك المتعلق بتقديم شهادات لصفات تم الاعتراف بها قانونيا. وطبعا فإن الحلال ليس من ضمن هذه الصفات لعدم وجود مرسوم أو أي نص قانوني لتعريفه أو الاعتراف بأحد مراجعه. وبذلك أعفى الوزير موظفيه من مراقبة أي من حالات الغش المذكورة أعلاه مدعيا أن ذلك يخرج عن نطاق صلاحياتهم.

ولكن في قضية أخرى اتهمت شركة «مسالخ بروفنس» الفرنسية شركة «شارال» ببيعها لحوم حلال مغشوشة من مسلخ هولندي. واعتمدت الشركة المدعية على غياب اسم المسلخ من سجل الاعلان الاجباري قبل القيام بذبح الحيوانات على الطريقة الدينية كما يوجبه النظام الهولندي.

فاستشهدت شركة «شارال» بشهادات حلال موقعة من طرف الهيئة التابعة للسفارة السورية (مكتب مراقبة الذبح الحلال) لتفنيده اتهامات شركة «مسالخ بروفنس»

فكان قرار محكمة الاستئناف كالاتي:

- يعتبر عدم احترام الأطعمة المحظورة حسب الدين من قبل شركة تمون بلحوم تدعي أنها حلال حالة غش في الصفات الجوهرية للمبيع.

- لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تزيج شعيرة دينية تشريع قائم لم يبين أي عنصر من ملف الدعوة عدم احترامه

- يكفي الجهل بالشعيرة الدينية لإثبات الجنحة

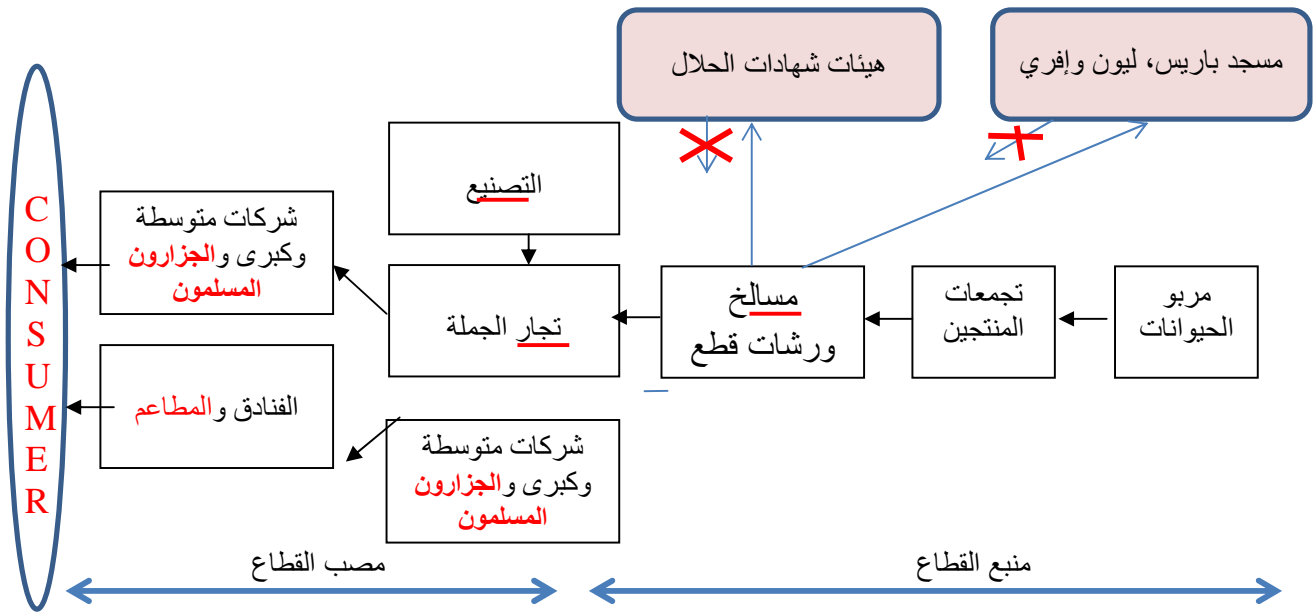
- لم يثبت امكانية تطبيق قانون المستهلك على القضية لعدم توفر الدليل الكافي

وحكمت المحكمة بعدم سماع الدعوي لصالح شركة «شارال» في شهر ديسمبر 2013.

ويعتبر نص هذا الحكم أكثر دقة وأقرب من بنود قانون الاستهلاك من إجابة الوزير التي أراد بها التملص من أداء واجبه في حماية المستهلك المسلم بخصوص الحلال باعتباره **صفة جوهرية للمنتوج**. فكيف يفوت موظفي وزارة الاستهلاك حقيقة معاقبة التجار المسلمين بغرامة مالية إذا ما ثبت أن لحم الحلال الذي يبيعهونه لم يصدر عن حيوان ذبح وفق الشريعة الإسلامية مصعوقا كان أو غير مصعوق. لذلك فإن ما جاء في هذا الحكم اثرء للتشريع الفرنسي فيما يخص الحلال فهو يعترف بالحلال على كونه صفة جوهرية للمنتوج والقانون الفرنسي يعاقب من غش في مثل هذه الصفة كما أن القانون يجعل مجرد الجهل بالشعيرة الدينية دليل كاف على جنحة الغش. ورغم أن الحكم يوحي بأن مجرد الاستشهاد بشهادة (مهما كانت قيمتها) حلال كاف لنفي جنحة الغش فإن مكتسباته التشريعية كفيلا بالمساعدة على رفع قضايا جديدة في حالات الغش العديدة من أجل مواصلة الأثرء التشريعي لتقوية حماية المستهلك المسلم وحفظ مصالح الأقليات المسلمة الاقتصادية والاجتماعية. وجمعية أسيدكوم جادة في العمل على ذلك ويعتبر نقص التمويل من أهم العراقيل أمام سعيها لحمل النقاش أمام السلطات القضائية لنفوذ نصوصها ودقتها مقارنة عما يمكن الحصول عليه من الحكومات المتعاقبة على الحكم.

4) سبل اكتساب قوانين تحمي مصالح الأقلية المسلمة في أوروبا

رغم أهمية صناعة الحلال ونموها السريع فهي لا تشكل قطاعا مستقلا عن صناعة المنتجات الحرام. ومن أهم أسباب ذلك هو سيطرة المنتجين غير المسلمين على كامل سلسلة الانتاج بحيث يتمركز دور المسلمين في آخر السلسلة لتلبية حاجة تسويق المنتج المسمى بالحلال. ويبين اللون الأحمر في الرسم التالي مناطق تواجد المسلمين. فمثلا بفرنسا يتم تسويق 80% من المنتج الحلال على يد التجار الصغار المسلمين ويمثل المستهلك المسلم الهدف الأساسي لهذه الصناعة. وتسعى شركات التصنيع الكبرى وشركات التوزيع الكبرى إلى توسيع هيمنتها لتشمل حتى مرحلة التوزيع وتحرر من رقابة المسلمين الجديين في التدقيق في صفة الحلال. وتعد القوانين الأوروبية التي تضيق على الذبيحة الدينية والضغوطات التي تمارس على التجار المسلمين للتساهل في صفة الحلال من أهم سبل التي ترجو من خلالها الشركات الكبرى السيطرة نهائيا على قطاع الحلال وتذويبه في قطاع الانتاج غير الحلال. ولعجز بعض الحكومات الأوروبية عن فرض الصعق على المسلمين متحججة بالرفق بالحيوان لأن ذلك يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان فإن السعي لوضع معيار حلال أوروبي يبيح صعق الحيوانات قد يزيد من ضعف موقف المسلمين. فللمعيار قيمة قانونية ويرجع إليه القضاء إذا لزم الأمر. ومن سبيل المعيار أن يثبت أن هناك فرق بين ذبيحة المسلمين واليهود في أوروبا ويفتح الباب المنشود لفرض الصعق على المسلمين دون اليهود.



وكما يبينه الرسم أعلاه فإن التاجر المسلم والمستهلك المسلم يعتبران الوسيلة الفعالة للأقليات المسلمة لكي تحقق مكاسب قانونية وسياسية تحمي مصالحها الاقتصادية والشعائرية وتحول دون تدهور مكانتها الاقتصادية بانتقال تجارة الحلال من التجار المسلمين إلى شركات التوزيع الكبرى.

كيفية يمكن للمسلمين أن يستفيدوا من القوانين الأوروبية المتطورة جد لحماية المستهلك وحقوق المعتقد الديني للحصول على قوانين تخدم مصالحهم وحاجاتهم في مجال صناعة الحلال وخدماته بطريقة مباشرة:

1- الوسيلة السياسية: وهي في الحقيقة وسيلة مستبعدة في الوقت الحالي لضعف الحضور والوعي السياسي للأقليات المسلمة في أوروبا

2- الوسيلة الاقتصادية: وهي الوسيلة الأشد وقعا إذا ما تحرى المسلمون طرق العمل الجماعي لحماية المصلحة العامة المشتركة لكل فئات المسلمين في أروبي. فإذا توحدت جهود التجار المسلمين وكونوا تجمعات مهنية تمثل مصالحهم أمام المنتجين والمقررين فسيسلم هؤلاء لهم لأن لا سبيل لتسويق سلعهم غير هؤلاء التجار. وإذا تمكن المسلمون من تقوية جمعيات حماية المستهلك المسلم بالعدد والعدة فسيساعد ذلك التاجر والمستهلك المسلم بالأخذ بزمام صناعة الحلال حتى تستقل بنفسها وتصبح قطاعا مستقلا.

أ - التنسيق بين التجار المسلمين داخل أطر القوانين الأوروبية من أجل:

- تكتل رمزي لرؤوس الأموال المسلمة
- تسهيل التنسيق فيما بين الأطراف المسلمة على أساس مصلحة اقتصادية مشتركة، مهما كانت الاختلافات فيما عدى ذلك
- وضع مرجع للحلال مشترك على الصعيد المحلي أو الوطني
- إمكانية توظيف ما توفره القوانين الأوروبية من تسهيلات لحماية مصالح الكتل الاقتصادية
- تفعيل مبادئ المعاملات الإسلامية تدريجيا لتمويل انتاج وتسويق الأطعمة الحلال
- تنظيم تكوين العاملين المسلمين في صناعة وتجارة الحلال تقنيا وفقها ومدنيا
- تسهيل تمويل الأبحاث العلمية المتعلقة بصناعة الحلال وخدماته

ولا يجب التقليل من شأن دور هؤلاء التجار الصغار في التأثير على صناعة الحلال على الصعيد الدولي. فإن القوانين الغربية تتأثر دائما بحقيقة التنظيم الاقتصادي للقطاعات وتحاول أن تخضعه لسياستها ما لم تتعرض لها مقاومة من قبل لاعبين منظمين وذو نفوذ لنشاط القطاع. ولا يزال التجار الصغار المسلمين حتى اليوم يسيطرون على قطاع الحلال لطبيعة صلتهم الدينية بالمستهلك المسلم. فهذا الأخير يفضل شراء المنتج لدى أخيه المسلم وإن لم يتحقق من صفة الحلال بدل من شراءه لدى شركة التوزيع التي لا تملك حق الشهادة على صفة الحلال من منظور الدين. ويبقى العائق الأكبر لتحقيق إنشاء تجمعات للتجار المسلمين هو ضعف مستوى الكفاءات الدينية والقانونية والمهنية للتجار المسلمين للحلال في أوروبا. وقد قامت جمعية أسيدكوم ببحث حول هؤلاء التجار يبين غياب أي تعاون أو تنسيق فيما بينهم. والجمعية تسعى اليوم لتوعيتهم بضرورة تكوينهم وللجمعية أعمال وتوصيات يمكن استثمارها لهذا الغرض إذا ما توفرت لها الإمكانيات اللازمة.

ب - جمعيات حماية المستهلك المسلم

- وهي أداة اقتصادية مهمة وفعالة لضمان تفعيل قوانين حرية المعتقد الديني على أرض الواقع. وتلعب هذه الجمعيات أدوارا عديدة فهي:
- تمثل مصالح المستهلك في المجالس واللجان الحكومية المختصة والتي لها علاقة بحقوق المستهلك
- تلعب جمعيات المستهلك دورا مهما في الدفاع عن حقوق المستهلك ضمن معايير المنتجات وعمليات التقييم
- تقوم جمعيات حماية المستهلك بإحصائيات وأبحاث تعتمد عليها:

- لتطوير سبل توعية وإعلام المستهلك
- للتواصل مع الأطراف الحكومية المعنية بالشؤون الاقتصادية وحماية المستهلك
- للمطالبة بوضع قوانين تنمashi مع تطور الاشكالات التي يتعرض لها المستهلك

- اللجوء إلى السلطات القضائية للحصول من خلالها على تعويضات للمستهلك المتضرر، وخاصة بالدفع إلى إثراء الأحكام القضائية لسد الفراغات القانونية لحماية المستهلك

وتعتبر جمعية أسيدكوم التي أسسها الحاج عبد العزيز ديسبينيو سنة 2006 أول جمعية لحماية المستهلك المسلم في فرنسا وأوروبا. وتضم الجمعية 300 منخرط من كامل أنحاء فرنسا منهم مسؤولون مسلمون في المساجد وفي المجلس الفرنسي لدور عبادة المسلمين ويتكون مجلسها الإداري من 10 أعضاء تترأسهم السيدة حنان رزقي منذ شهر أغسطس سنة 2011. وقد تم تسجيل الجمعية في دور الجمعيات بباريس وبمدينة قرونوبل وبمدينة ليل. وقررت الجمعية العامة لأسيدكوم بتاريخ واحد آذار سنة 2014 أن تؤسس اتحاد جمعيات المستهلك المسلم. والهدف من ذلك هو الفصل بين مسؤوليات العمل المحلي والعمل على الصعيد القومي والأوروبي على أن يتم التنسيق بين مختلف الجمعيات لتحقيق أهدافها. وتتمثل هذه الأهداف في:

- "تشجيع ودعم الإجراءات الفردية أو الجماعية للمستهلكين المسلمين بهدف ضمان الاعتراف واحترام حقوقهم والدفاع عن مصالحهم الفردية والجماعية في جميع مجالات المجتمع بما في ذلك في الغذاء والتعليم والصحة، والاقتصاد، والثقافة والترفيه... إلخ

- تمثيل مصالح المستهلكين المسلمين المادية والمعنوية في كل مكان وأمام كل سلطة ولا سيما منها السلطة القضائية

- الإعلام والتوعية بالنشر والصحافة والحملات مع تقديم الوسائل من أجل التكوين والتربية اللازمين.

- المساندة المعنوية والإدارية في كل الإجراءات اللازمة في الحياة الاجتماعية"

وترمو الجمعية إلى تطوير عملها تدريجيا لتشمل بقية البلدان الأوروبية. وبالفعل فقد تأسست مؤخرا في بداية سنة 2014 جمعيتان جديدتان لحماية المستهلك المسلم نسجا على منوال أسيدكوم، الأولى بجزر البلقان والثانية في بريطانيا.

الخاتمة:

من أهم وألح مستحققات صناعة الحلال انشاء ودعم الأدوات الضرورية لتصحيح مسار القوانين الوضعية نحو عدالة لا يستقيم من دونها سوق لبيع الحلال. ولا بد لهذه الأدوات أن تكون ذات نفوذ في البلدان التي تجدد في تفرغ الحلال من هويته الدينية ليصبح مجرد علامة للبيع للمسلمين الغافلين عن حقيقة صناعة الحلال وخدماته. فهينات شهادات الحلال وان تم اعتمادها من قبل بعض الحكومات المسلمة ليست بكافية لوحدها لضمان مهمة الحفاظ على التعريف الإسلامي للحلال. فلا بد من تقييدها من خلال تعليم تجار منتوجات الحلال المسلمين ومن خلال دعم جمعيات حماية المستهلك المسلم اللذان من شأنهما العمل على أرض الواقع لتنظيم مجرى السوق وتوجيهه نحو اتخاذ المراجع التي يجمع عليها المسلمون. ويجب على تعليم التجار وممثلي المستهلك أن يشمل فقه المعاملات والقوانين العلمانية والأدوات والوسائل المدنية والاقتصادية التي يمكنهم أن يستعملوها لحماية حقوقهم ومصالحهم.

كما نوصي في خاتمة هذا البحث على ضرورة استدعاء ممثلي المنظمة العالمية لصحة الحيوان التي انخرط بها جل بلاد المسلمين للعمل على الدفاع على حق المسلمين في احترام أضحيتهم وتفعيل الاعتراف بها كطريقة إنسانية للذبح في دول الاتحاد الأوروبي وهي عضوة في هذه المنظمة. ومن أجل اعتماد معاييرها للفرق بالحيوان المعترف بها دوليا في صناعة الحلال.